الأمم المتحدة
S/2013/103
مجلس الأمن
Distr.: General
21 February 2013
Arabic
Original: English

مذكرة من رئيس مجلس الأمن

في الجلسة ٦٣٣٥ التي عقدها مجلس الأمن يوم ٩ حزيران/يونيه ٢٠١٠ في إطار نظره في البند المعنون ”عدم الانتشار“، اتخذ المجلس القرار ١٩٢٩ (٢٠١٠).

وفي الفقرة ٤ من ذلك القرار، طلب مجلس الأمن إلى المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية أن يحيل إلى مجلس الأمن جميع تقاريره الخاصة بتطبيق الضمانات في جمهورية إيران الإسلامية.

وبناء على ذلك، يعمم الرئيس طيه تقرير المدير العام المؤرخ ٢١ شباط/فبراير ٢٠١٣ (انظر المرفق).

220213 220213 13-24007 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

المرفق

رسالة مؤرخة ٢١ شباط/فبراير ٢٠١٣ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية

أتشرف بأن أرفق طيه التقرير الذي طلبه مجلس الأمن بمقتضى قراره ١٩٢٩ (٢٠١٠) والذي قدمته اليوم إلى مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية (انظر الضميمة).

وأرجو ممتنا إطلاع جميع أعضاء مجلس الأمن على هذه الرسالة والتقرير المرفق.

(توقيع) يوكيا **أمانو**

الضميمة*

تنفيذ اتفاق الضمانات المعقود بموجب معاهدة عدم الانتشار والأحكام ذات الصلة المنصوص عليها في قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، في جمهورية إيران الإسلامية

تقرير من المدير العام

ألف – مقدِّمة

١ – هذا التقرير، المقدّم من المدير العام إلى مجلس المحافظين، وبموازاة ذلك، إلى مجلس الأمن يتناول تنفيذ اتفاق الضمانات المعقود بموجب معاهدة عدم الانتشار[(١)] والأحكام ذات الصلة المنصوص عليها في قرارات مجلس الأمن، في جمهورية إيران الإسلامية (إيران).

٢ – وقد أكَّد مجلس الأمن أن الخطوات المطلوبة من قِبَل مجلس المحافظين في قراراته[(٢)] مُلزِمة لإيران[(٣)]. واعتُمِدت الأحكام ذات الصلة من قرارات مجلس الأمن[(٤)] المذكورة أعلاه

---

* عُممّت على مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية في الوثيقة المرّمزة GOV/2013/6.

(١) الاتفاق المعقود بين إيران والوكالة لتطبيق الضمانات في إطار معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية (الوثيقة INFCIRC/214)، الذي دخل حيز النفاذ في ١٥ أيار/مايو ١٩٧٤.

(٢) اعتمد مجلس المحافظين اثنى عشر قراراً بشأن تطبيق الضمانات في إيران وهي: GOV/2003/69 (١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣)؛ وGOV/2003/81 (٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣)؛ وGOV/2004/21 (١٣ آذار/مارس ٢٠٠٤)؛ وGOV/2004/49 (١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٤)؛ وGOV/2004/79 (١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤)؛ وGOV/2004/90 (٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤)؛ وGOV/2005/64 (١١ آب/أغسطس ٢٠٠٥)؛ وGOV/2005/77 (٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥)؛ وGOV/2006/14 (٤ شباط/فبراير ٢٠٠٦)؛ وGOV/2009/82 (٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩)؛ وGOV/2011/69 (١٨تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١) و GOV/2012/50 (١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢).

(٣) في القرار ١٩٢٩ (٢٠١٠)، أكد مجلس الأمن على جملة أمور منها أن على إيران أن تتخذ، دون مزيد من التأخير، الخطوات المطلوبة من قِبَل مجلس المحافظين في قراريه GOV/2006/14 و GOV/2009/82؛ وأكّد من جديد أن إيران مُلزَمة بأن تتعاون بشكل كامل مع الوكالة بشأن جميع المسائل العالقة، لا سيما تلك التي تثير الشواغل حول الأبعاد العسكرية المحتملة للبرنامج النووي الإيراني؛ وقرَّر أن تمتثل إيران امتثالاً تاماً وغير مشروط لاتفاق الضمانات الخاص بها، بما في ذلك من خلال تنفيذ البند المعدّل ٣-١ من الترتيبات الفرعية؛ ودعا إيران إلى التصرف بشكل صارم وفق أحكام البروتوكول الإضافي الذي يخصها وإلى التصديق عليه سريعاً (الفقرات ١ إلى ٦ من المنطوق).

(٤) اعتمد مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة القرارات التالية بشأن إيران: ١٦٩٦ (٢٠٠٦)؛ و١٧٣٧ (٢٠٠٦)؛ و١٧٤٧ (٢٠٠٧)؛ و١٨٠٣ (٢٠٠٨)؛ و١٨٣٥ (٢٠٠٨)؛ و١٩٢٩ (٢٠١٠).

بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، وهي إلزامية، وفقاً لأحكام هذه القرارات[٥].

٣ - ويتناول هذا التقرير أيضاً التطورات التي حدثت منذ صدور التقرير السابق للمدير العام (الوثيقة GOV/2012/55، ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢)، فضلاً عن مسائل أطول أمداً. وهو يركّز على تلك المجالات التي لم تطبِّق فيها إيران تطبيقاً كاملاً التزاماتها المُلزِمة، بما أن التطبيق الكامل لتلك الالتزامات ضروري لإرساء الثقة الدولية في الطابع السلمي حصراً لبرنامج إيران النووي.

باء - توضيح المسائل العالقة

٤ - في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، أقرّ المجلس القرار GOV/2011/69 الذي شدّد فيه على جملة أمور منها أنه من الضروري على إيران والوكالة تكثيف الحوار بينهما الهادف إلى التسوية العاجلة لجميع المسائل الجوهرية العالقة بغرض تقديم توضيحات بشأن تلك المسائل، بما في ذلك إتاحة الوصول إلى جميع المعلومات والوثائق والمواقع والمواد ذات الصلة والأشخاص المعنيين في إيران. وفي هذا القرار دعا المجلس أيضاً إيران للمشاركة بجدية وبدون شروط مسبقة في محادثات تهدف إلى استعادة الثقة الدولية في الطابع السلمي حصراً لبرنامج إيران النووي. وعلى ضوء ذلك، ففي الفترة بين كانون الثاني/يناير وبداية أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، عقدت الوكالة والمسؤولون الإيرانيون ست جولات من المحادثات في فيينا وطهران، بما في ذلك خلال زيارة قام بها المدير العام إلى طهران في أيار/مايو ٢٠١٢. بيد أنه لم يتم تحقيق أي نتائج ملموسة[٦].

٥ - وفي ١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، اعتمد المجلس القرار GOV/2012/50، حيث قرر بشأن جملة أمور منها أن التعاون الإيراني بشأن طلبات الوكالة الرامية إلى حل جميع المسائل العالقة ضروري وملّح من أجل استعادة الثقة الدولية في الطابع السلمي حصراً لبرنامج إيران النووي. وشدّد المجلس أيضاً في قراره المعتمد في أيلول/سبتمبر على أنه من الضروري لإيران الاتفاق على نهج منظم وتنفيذه فوراً لحل المسائل المعلقة المرتبطة بالأبعاد العسكرية المحتملة

(٥) وبموجب الاتفاق الذي ينظم علاقات الوكالة الدولية للطاقة الذرية مع الأمم المتحدة (الجزء الأول ألف من الوثيقة INFCIRC/11)، يتعين على الوكالة التعاون مع مجلس الأمن في ممارسة مسؤولية المجلس عن صون أو استعادة السلام والأمن الدوليين. كما أن جميع دول أعضاء الأمم المتحدة توافق على أن تقبل بمقررات مجلس الأمن وتنفّذها، وعلى أن تتخذ، في هذا الصدد، إجراءات تتماشى مع التزاماتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة.

(٦) الفقرة ٨ من الوثيقة GOV/2012/37.

لبرنامجها النووي، بما في ذلك، كخطوة أولى، الاستجابة لطلب الوكالة معاينة المواقع المعنية. ومباشرة بعد اعتماد ذلك القرار، اتخذت الوكالة خطوات لإشراك إيران في مزيد من المحادثات[٧].

٦ - ومنذ تقرير المدير العام الصادر في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، عقدت الوكالة ومسؤولون إيرانيون ثلاث جولات أخرى من المحادثات في طهران - في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، وفي ١٦ و ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ و ١٣ شباط/فبراير ٢٠١٣ - بهدف وضع الصيغة النهائية لوثيقة النهج المنظم[٨]. ومع أن التزام الأمانة بمواصلة الحوار ثابت، لم يتسن تحقيق اتفاق مع إيران بشأن النهج المنظم أو الشروع في العمل بشكل جوهري بشأن المسائل العالقة بما في ذلك تلك المتعلقة بالأبعاد العسكرية المحتملة لبرنامج إيران النووي.

جيم - المرافق المعلن عنها في إطار اتفاق الضمانات الخاص بإيران

٧ - بموجب اتفاق الضمانات الخاص بإيران، أعلنت إيران للوكالة عن ١٦ مرفقاً نووياً وتسعة أماكن واقعة خارج المرافق تُستخدَم فيها عادةً مواد نووية[٩]. وعلى الرغم من أن بعض الأنشطة التي تقوم بها إيران في بعض المرافق تتعارض مع القرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس المحافظين ومجلس الأمن، كما هو مبيَّن أدناه، لا تزال الوكالة تتحقَّق من عدم تحريف المواد المعلنة في هذه المرافق والأماكن الواقعة خارج المرافق.

دال - الأنشطة المتعلقة بالإثراء

٨ - خلافاً للقرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس المحافظين ومجلس الأمن، لم تعلّق إيران أنشطتها المتصلة بالإثراء في المرافق المعلن عنها المشار إليها أدناه. وتخضع كل هذه الأنشطة لضمانات الوكالة، وجميع المواد النووية والسلاسل التعاقبية المركبة ومحطات التلقيم والسحب في تلك المرافق تخضع لتدابير الوكالة المتعلقة بالاحتواء والمراقبة[١٠].

---

(٧) الفقرة ٦ من الوثيقة GOV/2012/55.

(٨) تركّز الوثيقة حالياً على القضايا المبيّنة في المرفق بتقرير المدير العام الصادر في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١. والمسائل العالقة الأخرى يتعيّن معالجتها بشكل منفصل.

(٩) جميع الأماكن الواقعة خارج المرافق قائمة داخل مستشفيات.

(١٠) وفقاً للممارسة الرقابية العادية، لا تخضع الكميات الصغيرة من المواد النووية (كبعض النفايات والعينات مثلاً) لتدابير الاحتواء والمراقبة.

٩ - وأعلنت إيران أن الغرض من إثراء سادس فلوريد اليورانيوم بنسبة تصل إلى ٥٪ من اليورانيوم-٢٣٥ هو إنتاج الوقود لمرافقها النووية[١١]. وأن الغرض من إثراء سادس فلوريد اليورانيوم بنسبة تصل إلى ٢٠٪ من اليورانيوم-٢٣٥ هو صنع الوقود لمفاعلات البحوث[١٢].

١٠ - ومنذ أن بدأت إيران إثراء اليورانيوم في مرافقها المعلن عنها، أنتجت فيها:

- ٨٢٧١ كلغ (+٦٦٠ كلغ منذ التقرير السابق للمدير العام) من سادس فلوريد اليورانيوم المثرى بنسبة تصل إلى ٥٪ من اليورانيوم-٢٣٥، منها ٥٩٧٤ كلغ ظلت في شكل سادس فلوريد اليورانيوم المثرى بنسبة تصل إلى ٥٪ من اليورانيوم-٢٣٥[١٣] والكمية المتبقية خضعت لمزيد من المعالجة (كما هو مفصّل فيما يلي في الفقرة ١٩ والفقرات من ٢٥ إلى ٢٧)؛
- ٢٨٠ كلغ (٤٧ كلغ منذ التقرير السابق للمدير العام) من سادس فلوريد اليورانيوم المثرى بنسبة تصل إلى ٢٠٪ من اليورانيوم-٢٣٥، منها ١٦٧ كلغ ظلت في شكل سادس فلوريد اليورانيوم المثرى بنسبة تصل إلى ٢٠٪ من اليورانيوم-٢٣٥[١٤] والكمية المتبقية خضعت لمزيد من المعالجة (كما هو مفصّل فيما يلي في الفقرة ٤٥)؛

دال-١- ناتانز

١١ - **محطة إثراء الوقود:** محطة إثراء الوقود هي كناية عن محطة إثراء بالطرد المركزي لإنتاج اليورانيوم الضعيف الإثراء المثرى بنسبة تصل إلى ٥٪ من اليورانيوم-٢٣٥ التي بدأ تشغيلها لأول مرة في ٢٠٠٧. وتنقسم المحطة إلى قاعة إنتاج ألف وقاعة إنتاج باء. ووفقاً للمعلومات التصميمية التي قدَّمتها إيران، من المقرر أن يتم إنشاء ثماني وحدات لقاعة الإنتاج ألف، تضم كل وحدة منها ١٨ سلسلة تعاقبية، بما يبلغ مجموعه حوالي ٢٥٠٠٠ طاردة مركزية في ١٤٤ سلسلة تعاقبية. و لم تقدم إيران بعد المعلومات التصميمية المطابقة لقاعة الإنتاج باء.

---

(١١) كما تم الإعلان عن ذلك في استبيانات المعلومات التصميمية الخاصة بإيران بشأن محطة إثراء الوقود في ناتانز.

(١٢) الفقرة ٨ من الوثيقة GOV/2010/10؛ وفقاً للإعلان الوارد في استبيان المعلومات التصميمية بشأن محطة تصنيع صفائح الوقود.

(١٣) يشمل ذلك المواد النووية المخزّنة، والمواد النووية الموجودة في المصائد الباردة والتي لا تزال داخل الاسطوانات الملحقة بعملية الإثراء.

(١٤) يشمل ذلك المواد النووية المخزّنة، والمواد النووية الموجودة في المصائد الباردة والتي لا تزال داخل الاسطوانات الملحقة بعملية الإثراء، والمواد النووية الموجودة في الأسطوانات الملحقة بعملية التحويل.

١٢ - وفي ١٩ شباط/فبراير ٢٠١٣، كانت إيران قد ركّبت ٧٤ سلسلة تعاقبية في قاعة الإنتاج ألف بشكل كامل، وركّبت جزئياً ثلاث سلاسل تعاقبية أخرى وأكملت أعمال التركيب التحضيرية للسلاسل التعاقبية الـ٦٧ الأخرى[١٥]. وفي ذلك التاريخ، أعلنت إيران أنها كانت تلقم بسادس فلوريد اليورانيوم الطبيعي ٥٣ سلسلة من السلاسل التعاقبية المركبة بشكل كامل.

١٣ - وفي رسالة مؤرخة ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، أبلغت إيران الوكالة أنه "سيتم استخدام" الطاردات المركزية طراز IR-2m في واحدة من وحدات قاعة الإنتاج ألف[١٦]. واستجابة لطلب الوكالة، قدمت إيران، في رسالة مؤرخة ٦ شباط/فبراير ٢٠١٣، معلومات إضافية عن تشكيلة السلسلة التعاقبية المخططة للوحدة التي ستشمل السلاسل التعاقبية طراز IR-2m وقدمت معلومات تقنية أخرى ذات الصلة. وفي ٦ شباط/فبراير ٢٠١٣، لاحظت الوكالة أن إيران قد بدأت تركيب طاردات مركزية طراز IR-2m. وهذه هي المرة الأولى التي تم تركيب طاردات مركزية أكثر تقدّماً من طاردات طراز IR-1 في محطة إثراء الوقود.

١٤ - ونتيجة لعملية التحقق من الرصيد المادي التي أجرتها الوكالة في محطة إثراء الوقود في الفترة بين ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ و١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، تحققت الوكالة، ضمن حدود معدلات عدم التيقّن من القياس المرتبطة عادة بمرفق من هذا النوع، من رصيد المواد النووية كما أعلنت عنه إيران في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢.

١٥ - وأكّدت الوكالة أنه، بتاريخ ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، كان قد جرى تلقيم ٨٥٦٤٤ كلغ من سادس فلوريد اليورانيوم الطبيعي داخل السلاسل التعاقبية منذ بدء الإنتاج في شباط/فبراير ٢٠٠٧، وإنتاج ما مجموعه ٧٤٥١ كلغ من سادس فلوريد اليورانيوم المثرى بنسبة تصل إلى ٥٪ من اليورانيوم—٢٣٥. وقدّرت إيران أنه في الفترة بين ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ و٣ شباط/فبراير ٢٠١٣ تم تلقيم مجموع ٩١٠٦ كلغ من سادس فلوريد اليورانيوم الطبيعي في السلاسل التعاقبية وتم إنتاج مجموع ما يقارب ٨٢٠ كلغ من سادس فلوريد اليورانيوم المثرى بنسبة تصل إلى ٥٪ من اليورانيوم-٢٣٥، مما يؤدي إلى إنتاج مجموعه ٨٢٧١ كلغ من سادس فلوريد اليورانيوم المثرى بنسبة تصل إلى ٥٪ من اليورانيوم-٢٣٥ منذ بداية الإنتاج.

---

(١٥) في ١٩ شباط/فبراير ٢٠١٣، تم في محطة إثراء الوقود تركيب ١٢٦٦٩ طاردة مركزية (+٢٢٥٥ طاردة منذ التقرير السابق للمدير العام و، في سلسلتين تعاقبيتين، ١٨٠ طاردة مركزية من طراز IR-2m، وكسوات فارغة للطاردات المركزية.

(١٦) الوثيقة GOV/INF/2013/3، 30 كانون الثاني/يناير ٢٠١٣.

١٦ - واستناداً إلى نتائج تحليل العينات البيئية المأخوذة في محطة إثراء الوقود منذ شباط/فبراير ٢٠٠٧[١٧]، وإلى أنشطة التحقق الأخرى، استنتجت الوكالة أن المرفق قد تم تشغيله وفقاً لما أعلنته إيران في استبيان المعلومات التصميمية ذي الصلة.

١٧ - **محطة إثراء الوقود التجريبية:** المحطة التجريبية لإثراء الوقود هي مرفق للبحث والتطوير، ومرفق تجريبي لإنتاج اليورانيوم الضعيف الإثراء، وقد بدأ تشغيلها لأول مرة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣. وبها قاعة للسلاسل التعاقبية يمكن أن تستوعب ست سلاسل تعاقبية، وتنقسم إلى منطقة خصّصتها إيران لإنتاج سادس فلوريد اليورانيوم المثرى بنسبة تصل إلى ٢٠٪ من اليورانيوم-٢٣٥ (السلسلتان التعاقبيتان ١ و٦)، ومنطقة خصّصتها إيران لأنشطة البحث والتطوير (السلاسل التعاقبية ٢ و٣ و٤ و٥).

١٨ - **منطقة الإنتاج:** في ١٢ شباط/فبراير ٢٠١٣، كانت إيران تواصل تلقيم سادس فلوريد اليورانيوم الضعيف الإثراء في سلسلتين تعاقبيتين مترابطتين (السلسلتان التعاقبيتان ١ و٦) اللتان تحتويان مجموع ٣٢٨ طاردة مركزية من طراز IR-1.

١٩ - وكما سبقت الإفادة[١٨]، فقد تحققت الوكالة أنه، في ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، كان قد تم تلقيم ١١١٩,٦ كلغ من سادس فلوريد اليورانيوم المثرى بنسبة تصل إلى ٥٪ من اليورانيوم٢٣٥، المنتج في محطة إثراء الوقود، داخل السلاسل التعاقبية في منطقة الإنتاج منذ بدء الإنتاج في شباط/فبراير ٢٠١٠، وأنه قد تم إنتاج ما مجموعه ١٢٩,١ كلغ من سادس فلوريد اليورانيوم المثرى بنسبة تصل إلى ٢٠٪ من اليورانيوم-٢٣٥. وبحسب تقديرات إيران، فقد شهدت الفترة من ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ إلى ١٢ شباط/فبراير ٢٠١٣ تلقيم ما مجموعه ١٤٥,٥ كلغ من سادس فلوريد اليورانيوم المثرى بنسبة تصل إلى ٥٪ من اليورانيوم-٢٣٥ المنتج في محطة إثراء الوقود داخل سلاسل تعاقبية في منطقة الإنتاج وأنه تم إنتاج ما يقارب ٢٠,٨ كلغ من سادس فلوريد اليورانيوم المثرى بنسبة تصل إلى ٢٠٪ من اليورانيوم—٢٣٥. ويصل بذلك مجموع الكميات المنتجة من سادس فلوريد اليورانيوم المثرى بنسبة تصل إلى ٢٠٪ من اليورانيوم—٢٣٥ في المحطة التجريبية لإثراء الوقود، منذ بدء الإنتاج، إلى ١٤٩,٩ كلغ.

٢٠ - **منطقة البحث والتطوير:** منذ التقرير السابق للمدير العام، ركّبت إيران نوعين جديدين من الطاردات المركزية (طراز IR-6 وطراز IR-6s) وكانت تلقم على نحو متقطع

(١٧) النتائج متاحة للوكالة بالنسبة للعينات المأخوذة حتى تاريخ ٧ آب/أغسطس ٢٠١٢.

(١٨) الفقرة ١٨ من الوثيقة GOV/2012/55.

سادس فلوريد اليورانيوم الطبيعي في تلك الطاردات كآلات فردية. وكانت إيران أيضاً تلقم على نحو متقطع سادس فلوريد اليورانيوم الطبيعي في الطاردات من طرازي IR-2m وIR-4، أحياناً في آلات فردية وأحياناً في سلاسل تعاقبية مختلفة الأحجام[١٩].

٢١ - وفي الفترة من ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ إلى ١٢ شباط/فبراير ٢٠١٣، تم تلقيم ما يقارب مجموعه ٤٦٩,٢ كلغ من سادس فلوريد اليورانيوم الطبيعي داخل الطاردات المركزية في منطقة البحث والتطوير، ولكن لم يتم سحب أي كمية من اليورانيوم الضعيف الإثراء لأن نواتج ومخلفات أنشطة البحث والتطوير المذكورة يعاد دمجها في نهاية العملية.

٢٢ - وفي صيغة مستوفاة لاستبيان المعلومات التصميمية مؤرخة ٦ شباط/فبراير ٢٠١٣، أبلغت إيران الوكالة أنها تخطط لبدء سحب من السلسلتين التعاقبيتين ٤ و٥ النواتج والمخلفات بشكل منفصل، بدلاً من إعادة دمجها في نهاية العملية كما فعلت في السابق. وتجري الوكالة وإيران مناقشات عن كيفية وجوب تعديل التدابير الرقابية نتيجة التغييرات التي طرأت على تشغيل تلك السلاسل التعاقبية. ووافقت إيران على عدم البدء في عمليات التشغيل حتى يتم وضع تلك التدابير الرقابية.

٢٣ - واستناداً إلى نتائج تحليل العينات البيئية المأخوذة في المحطة التجريبية لإثراء الوقود[٢٠]، وإلى أنشطة التحقق الأخرى، استنتجت الوكالة أن المرفق قد تم تشغيله وفقاً لما أعلنته إيران في استبيان المعلومات التصميمية ذي الصلة.

دال-٢- فوردو

٢٤ - **محطة فوردو لإثراء الوقود:** وفقاً لاستبيان المعلومات التصميمية المؤرخ ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، محطة فوردو لإثراء الوقود هي كناية عن محطة إثراء بالطرد المركزي لإنتاج سادس فلوريد اليورانيوم المثرى بنسبة تصل إلى ٢٠٪ من اليورانيوم-٢٣٥ وإنتاج سادس فلوريد اليورانيوم المثرى بنسبة تصل إلى ٥٪ من اليورانيوم-٢٣٥. وما زال يتعيّن على إيران تقديم المزيد من المعلومات فيما يتصل بهذا المرفق، لا سيما على ضوء الاختلاف بين الغرض

(١٩) في ١٩ شباط/فبراير ٢٠١٣، تم تركيب ٢٩ طاردة مركزية من طراز IR-4، وست طاردات من طراز IR-6 وطاردتين من طراز IR-6s في السلسلة التعاقبية ٢، وتسع طاردات مركزية من طراز IR-2m وطاردتين من طراز IR-1 في السلسلة التعاقبية ٣، و١٦٤ طاردة مركزية من طراز IR-4 في السلسلة التعاقبية ٤، و١٦٢ طاردة مركزية من طراز IR-2m في السلسلة التعاقبية ٥.

(٢٠) النتائج متاحة للوكالة بالنسبة للعينات المأخوذة حتى تاريخ ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢.

الأصلي المعلن عنه للمرفق والغرض الذي يُستخدم من أجله حاليا[٢١]. وصُمِّم المرفق، الذي تم تشغيله لأول مرة في ٢٠١١، بقدرة احتواء تصل إلى ٢٩٧٦ طاردة مركزية في ١٦ سلسلة تعاقبية، موزّعة بين الوحدة ١ والوحدة ٢. وحتى هذا التاريخ، كل الطاردات المركزية المركّبة هي آلات من طراز IR-1[٢٢]. ولم تبلِّغ إيران الوكالة بعدُ بالسلاسل التعاقبية التي ستستخدم في عملية الإثراء بنسبة تصل إلى ٥٪ من اليورانيوم-٢٣٥ و/أو في عملية الإثراء بنسبة تصل إلى ٢٠٪ من اليورانيوم-٢٣٥[٢٣].

٢٥ - وفي ١٧ شباط/فبراير ٢٠١٣، كانت إيران تواصل تلقيم أربع سلاسل تعاقبية (مركّبة في مجموعتين من سلاسل تعاقبية مترابطتين) من الوحدة ٢ بسادس فلوريد اليورانيوم المثرى بنسبة تصل إلى ٥٪ من اليورانيوم-٢٣٥[٢٤]؛ ولم يتم تلقيم أي سلسلة من السلاسل التعاقبية الـ ١٢ الأخرى بسادس فلوريد اليورانيوم[٢٥].

٢٦ - في الفترة من ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ حتى ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، أجرت الوكالة عملية تحقق من الرصيد المادي في مصنع فوردو لإثراء الوقود وتحققت حتى تاريخ ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، من أن مجموع ٧٦٩ كلغ من سادس فلوريد اليورانيوم المثرى بنسبة تصل إلى ٥٪ من اليورانيوم-٢٣٥ المنتج في محطة إثراء الوقود تم تلقيمه في سلاسل تعاقبية في مصنع فوردو لإثراء الوقود منذ بداية الإنتاج في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، ومن إنتاج ١٠١,٢ كلغ من سادس فلوريد اليورانيوم المثرى بنسبة تصل إلى ٢٠٪ من اليورانيوم-٢٣٥. ونتيجة لعملية التحقق من الرصيد المادي هذه، تحققت الوكالة، ضمن حدود معدلات عدم التيقّن من القياس المرتبطة عادة بمرفق من هذا النوع، من رصيد المواد النووية كما أعلنت عنه إيران في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢.

---

(٢١) الفقرتان ٧ و١٤ من الوثيقة GOV/2009/74؛ والفقرة ٢٤ من الوثيقة GOV/2012/9. وحتى هذا التاريخ، زوّدت إيران الوكالة باستبيان معلومات تصميمية أولي وبثلاثة استبيانات معلومات تصميمية منقّحة. وصرّح كل استبيان من تلك الاستبيانات بغرض مختلف للمرفق.

(٢٢) في ١٧ شباط/فبراير ٢٠١٣، تم تركيب ٢٧١٠ طاردة مركزية في مصنع فوردو لإثراء الوقود (-٧٤ منذ التقرير السابق للمدير العام).

(٢٣) في رسالة إلى الوكالة مؤرخة ٢٣ أيار/مايو ٢٠١٢، أفادت إيران أنه سيتم إخطار الوكالة بشأن مستوى إنتاج السلاسل التعاقبية قبل تشغيلها (الفقرة ٢٥ من الوثيقة GOV/2012/23).

(٢٤) عدد الطاردات المركزية التي يجري تلقيمها (٦٩٦) هو ذات العدد الوارد في التقرير السابق للمدير العام (الفقرة ٢٣ من الوثيقة GOV/2012/55).

(٢٥) في ١٧ شباط/فبراير ٢٠١٣، كانت جميع السلاسل التعاقبية الثماني في الوحدة ١ وثلاث سلاسل من السلاسل الأربع المتبقية في الوحدة ٢ قد تعرضت لاختبارات تفريغ وكانت جاهزة للتلقيم بسادس فلوريد اليورانيوم. والسلسلة التعاقبية الرابعة في الوحدة ٢ كانت غير مكتملة.

٢٧ - وبحسب تقديرات إيران، فقد شهدت الفترة من ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ حتى ١٠ شباط/فبراير ٢٠١٣ تلقيم ما مجموعه ٢١٠,١ كلغ من سادس فلوريد اليورانيوم المثرى بنسبة تصل إلى ٥٪ من اليورانيوم-٢٣٥ داخل سلاسل تعاقبية في محطة فوردو لإثراء الوقود، وإنتاج حوالي ٢٨,٧ كلغ من سادس فلوريد اليورانيوم المثرى بنسبة تصل إلى ٢٠٪ من اليورانيوم-٢٣٥. ويصل بذلك مجموع الكميات المنتجة من سادس فلوريد اليورانيوم المثرى بنسبة تصل إلى ٢٠٪ من اليورانيوم-٢٣٥ إلى ١٢٩,٩ كلغ، منذ بدء الإنتاج، من تلك الكمية تم سحب ١٢٥,٣ كلغ من العملية وتحققت الوكالة من ذلك.

٢٨ - واستناداً إلى نتائج تحليل العينات البيئية المأخوذة في مصنع فوردو لإثراء الوقود[٢٦]، وإلى أنشطة تحقق أخرى، استنتجت الوكالة أن المرفق قد تم تشغيله وفقاً لما أعلنته إيران في أحدث استبيان للمعلومات التصميمية الخاص بها بشأن مصنع فوردو لإثراء الوقود.

دال-٣- أنشطة أخرى تتعلق بالإثراء

٢٩ - لم تقدم إيران رداً موضوعياً على طلبات الوكالة بشأن الحصول على مزيد من المعلومات عن إعلانات إيران حول تشييد عشرة مرافق جديدة لإثراء اليورانيوم، حيث حدّدت مواقع لخمسة من تلك المرافق وفقاً لما أعلنته إيران[٢٧]. كما لم تقدّم إيران المعلومات، التي طلبتها الوكالة، فيما يتعلق بإعلانها الصادر في ٧ شباط/فبراير ٢٠١٠ بشأن امتلاكها تكنولوجيا الإثراء بالليزر[٢٨]. ونتيجة لعدم تعاون إيران بشأن هذه المسائل، لا يمكن للوكالة أن تتحقق من هذه القضايا وتفيد عنها بشكل كامل.

هاء - أنشطة إعادة المعالجة

٣٠ - عملاً بالقرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس المحافظين ومجلس الأمن، فإن إيران مُلزَمة بتعليق أنشطتها في مجال إعادة المعالجة، بما في ذلك أنشطة البحث والتطوير[٢٩]. وقد أفادت إيران بأنها "لا تضطلع بأي أنشطة إعادة المعالجة"[٣٠].

---

(٢٦) النتائج متاحة للوكالة بالنسبة للعينات المأخوذة حتى تاريخ ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢.

(٢٧) 'إيران تحدد مكان مواقع الإثراء العشرة الجديدة'، وكالة أنباء فارس، ١٦ آب/أغسطس ٢٠١٠.

(٢٨) مقتبس عن الموقع الإلكتروني لرئاسة جمهورية إيران الإسلامية، بتاريخ ٧ شباط/فبراير ٢٠١٠، على العنوان التالي: http://www.president.ir/en/?ArtID=20255.

(٢٩) الفقرة ٢ من القرار 2006) S/RES/1696)، والفقرة ٢ من القرار 2006) S/RES/1737)، والفقرة ١ من القرار 2007) S/RES/1747)، والفقرة ١ من القرار 2008) S/RES/1803)، والفقرة ٤ من القرار S/RES/1835 2008))، والفقرة ٢ من القرار 2010) S/RES/1929).

(٣٠) رسالة موجّهة إلى الوكالة بتاريخ ١٥ شباط/فبراير ٢٠٠٨.

٣١ - وواصلت الوكالة رصد استخدام الخلايا الساخنة في مفاعل طهران البحثي[٣١] ومرفق إنتاج الموليبدينوم واليود ونظائر الزينون المشعة[٣٢]. وقامت الوكالة بعملية تفتيش وتحقُّق من المعلومات التصميمية في مفاعل طهران البحثي يوم ١٢ شباط/فبراير ٢٠١٣، وعملية تحقق من المعلومات التصميمية في مرفق إنتاج الموليبدينوم واليود ونظائر الزينون المشعّة يوم ١٣ شباط/فبراير ٢٠١٣. ولا يمكن للوكالة أن تؤكد أنه لا توجد أي أنشطة جارية ذات صلة بإعادة المعالجة في إيران سوى فيما يتعلق بمفاعل طهران البحثي ومرفق إنتاج الموليبدينوم واليود ونظائر الزينون المشعّة، وغيرهما من المرافق التي يمكن للوكالة الوصول إليها.

واو - المشاريع المتصلة بالماء الثقيل

٣٢ - خلافاً لما نصت عليه القرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس المحافظين ومجلس الأمن، لم تعلّق إيران العمل بشأن جميع المشاريع المتعلقة بالماء الثقيل، بما يشمل التشييد الجاري لمفاعل بحوث مهدّأ بالماء الثقيل في آراك، وهو مفاعل البحوث النووية الإيراني (المفاعل IR-40)، الخاضع لضمانات الوكالة[٣٣].

٣٣ - وفي ١١ شباط/فبراير ٢٠١٣، أجرت الوكالة عملية تحقق من المعلومات التصميمية في المفاعل IR-40 في آراك ولاحظت أن تركيب أنابيب دوائر التبريد ومواد التهدئة يشرف على الانتهاء. وكما ذُكِر سابقاً، أعلنت إيران أنَّ من المتوقّع أن يبدأ تشغيل المفاعل IR-40 في الفصل الثالث من عام ٢٠١٤[٣٤].

٣٤ - ومنذ قيام الوكالة بزيارة محطة إنتاج الماء الثقيل في ١٧ آب/أغسطس ٢٠١١، لم يُتح للوكالة القيام بمعاينة هذه المحطة مرة أخرى. ونتيجة لذلك، فإن الوكالة تعتمد مرة أخرى على الصور الملتقطة بالسواتل فقط لرصد حالة تلك المحطة. واستناداً إلى صور حديثة، يبدو أن هذه المحطة لا تزال قيد التشغيل. وحتى هذا التاريخ، لم تسمح إيران للوكالة بأخذ عينات

(٣١) مفاعل طهران البحثي هو مفاعل بقدرة ٥ ميغاواط يشغَّل بواسطة وقود مثرى بنسبة ٢٠٪ من اليورانيوم-٢٣٥، ويُستخدَم لتشعيع أنواع مختلفة من الأهداف ولأغراض بحثية وتدريبية.

(٣٢) هذا المرفق هو مجمّع خلايا ساخنة يُستخدَم لفصل نظائر المستحضرات الصيدلانية الإشعاعية عن المواد المستهدفة، ومنها اليورانيوم، المشعَّعة في مفاعل طهران البحثي. ولا يضطلع هذا المرفق حالياً بمعالجة أي أهداف مصنوعة من اليورانيوم.

(٣٣) الفقرة ٢ من القرار S/RES/1737 (2006)، والفقرة ١ من القرار S/RES/1747 (2007)، والفقرة ١ من القرار S/RES/1803 (2008)، والفقرة ٤ من القرار S/RES/1835 (2008)، والفقرة ٢ من القرار S/RES/1929 (2010).

(٣٤) الفقرة ٢٩ من الوثيقة GOV/2012/55.

من الماء الثقيل المخزون في مرفق تحويل اليورانيوم[٣٥]. ومنذ التقرير السابق للمدير العام، كرّرت الوكالة طلبها إلى إيران بمعاينة محطة إنتاج الماء الثقيل وأخذ عينات من الماء الثقيل المذكور آنفاً. ولم تُتح إيران مرة أخرى المعاينة المطلوبة.

زاي - تحويل اليورانيوم وتصنيع الوقود

٣٥ - رغم أنَّ إيران ملزمة بتعليق جميع الأنشطة المتصلة بالإثراء والمشاريع المتصلة بالماء الثقيل، فإنها تزاول في مرفق تحويل اليورانيوم ومحطة تصنيع الوقود ومحطة تصنيع صفائح الوقود في أصفهان عدداً من الأنشطة التي، وكما يرد أدناه، تشكل انتهاكاً لالتزاماتها، على الرغم من خضوع تلك المرافق لضمانات الوكالة.

٣٦ - ومنذ أن بدأت إيران أنشطة التحويل وتصنيع الوقود في مرافقها المعلن عنها، فقد قامت بجملة أمور منها:

- إنتاج ٥٥٠ طناً من سادس فلوريد اليورانيوم الطبيعي في مرفق تحويل اليورانيوم[٣٦]، وتم نقل ١٠٧ أطنان من تلك الكمية إلى محطة إثراء الوقود؛
- تلقيم ٥٣ كلغ من سادس فلوريد اليورانيوم المثرى بنسبة تصل إلى ٣,٣٤٪ من اليورانيوم-٢٣٥ في عملية التحويل في إطار أنشطة البحث والتطوير في مرفق تحويل اليورانيوم، وإنتاج ٢٤ كلغ من اليورانيوم في شكل ثاني أكسيد اليورانيوم[٣٧]؛
- تلقيم ١١١ كلغ من سادس فلوريد اليورانيوم المثرى بنسبة تصل إلى ٢٠٪ من اليورانيوم-٢٣٥ (+٢٨,٣ كلغ منذ التقرير السابق للمدير العام) في عملية التحويل في محطة تصنيع صفائح الوقود، وإنتاج ٥٠ كلغ من اليورانيوم في شكل ثامن أكسيد ثلاثي اليورانيوم؛
- نقل خمس مجمّعات وقود تحتوي على اليورانيوم المثرى بنسبة تصل إلى ٢٠٪ من اليورانيوم-٢٣٥، ومجمّعتين للوقود تحتويان على اليورانيوم المثرى بنسبة تصل إلى ٣,٣٤٪ من اليورانيوم-٢٣٥ إلى مفاعل طهران البحثي.

٣٧ - **مرفق تحويل اليورانيوم:** نتيجة لعملية التحقق من الرصيد المادي التي أجرتها الوكالة في مرفق تحويل اليورانيوم في آذار/مارس ٢٠١٢، وبعد تلقي معلومات إضافية من إيران[٣٨]،

(٣٥) الفقرتان ٢٠ و٢١ من الوثيقة GOV/2010/10.

(٣٦) الفقرة ٣٣ من الوثيقة GOV/2012/37.

(٣٧) الفقرة ٣٥ من الوثيقة GOV/2012/55.

تحقّقت الوكالة، ضمن حدود معدلات عدم التيقن من القياس المرتبطة عادة بمرفق من هذا النوع، من رصيد المواد النووية كما أعلنت عنه إيران في ٢ آذار/مارس ٢٠١٢.

٣٨ - ومنذ التقرير السابق، أبلغت إيران الوكالة بأنها تنوي إجراء أنشطة تحويل في إطار البحث والتطوير تنطوي على استخدام سادس فلوريد اليورانيوم الطبيعي لإنتاج ثاني أكسيد اليورانيوم(٣٩).

٣٩ - ووفقاً لما أفادت به إيران، فإنها أنتجت، منذ ٣ شباط/فبراير ٢٠١٣، كمية ٩٠٥٦ كلغ من اليورانيوم الطبيعي في شكل ثاني أكسيد اليورانيوم من خلال تحويل ركاز خام اليورانيوم. وفي ٥ شباط/فبراير ٢٠١٣، تحقّقت الوكالة من أنّ إيران نقلت ٣٨٢٣ كلغ من هذه الكمية من ثاني أكسيد اليورانيوم إلى محطة تصنيع الوقود.

٤٠ - ومنذ التقرير السابق للمدير العام، أبلغت إيران الوكالة بأنها استعادت، في شكل خردة سائلة ورواسب طينية ونفايات صلبة، غالبية المواد النووية التي تدفّقت على أرضية المرفق عندما تصدَّع صهريج التخزين في العام الماضي(٤٠). وتعمل الوكالة في الوقت الراهن على تقييم إعلان إيران.

٤١ - **محطة تصنيع الوقود:** نتيجة لعملية التحقق من الرصيد المادي التي أجرتها الوكالة في محطة تصنيع الوقود في الفترة بين ٤ و٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، تحققت الوكالة، ضمن حدود معدلات عدم التيقّن من القياس المرتبطة عادة بمرفق من هذا النوع، من رصيد المواد النووية كما أعلنت عنه إيران في ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢.

٤٢ - وفي ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، تحقّقت الوكالة من نموذج لمجمع وقود اليورانيوم الطبيعي المستخدم في المفاعل IR-40 قبل نقله إلى مفاعل طهران البحثي لإجراء اختبارات التشعيع.

٤٣ - وفي ٩ و١١ شباط/فبراير ٢٠١٣، أجرت الوكالة عملية تفتيش وعملية تحقق من المعلومات التصميمية في محطة تصنيع الوقود وأكّدت أن أنشطة تصنيع الأقراص للمفاعل IR-40 باستخدام ثاني أكسيد اليورانيوم الطبيعي لا تزال جارية.

---

(٣٨) الفقرة ٣٣ من الوثيقة GOV/2012/55.

(٣٩) أجرت إيران في السابق أنشطة تحويل مماثلة في إطار البحث والتطوير باستخدام سادس فلوريد اليورانيوم المثرى بنسبة تصل إلى ٣,٣٤% من اليورانيوم-٢٣٥ (الفقرة ٣٥ من الوثيقة GOV/2012/55).

(٤٠) الفقرة ٣٦ من الوثيقة GOV/2012/55.

٤٤ - **محطة تصنيع صفائح الوقود:** نتيجة لعملية التحقق من الرصيد المادي التي أجرتها الوكالة في محطة تصنيع صفائح الوقود في ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، تحققت الوكالة، ضمن حدود معدلات عدم التيقّن من القياس المرتبطة عادة بمرفق من هذا النوع، من رصيد المواد النووية كما أعلنت عنه إيران في ذلك التاريخ.

٤٥ - وفي ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، أوقفت إيران أنشطة تحويل سادس فلوريد اليورانيوم المثرى بنسبة تصل إلى ٢٠٪ من اليورانيوم-٢٣٥ إلى ثامن أكسيد ثلاثي اليورانيوم في محطة تصنيع صفائح الوقود. وبحسب تقديرات إيران، فإنها قامت في الفترة بين ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، وهو التاريخ الذي استأنفت فيه أنشطة التحويل، و١١ شباط/فبراير ٢٠١٣، بتلقيم ٢٨,٣ كلغ من سادس فلوريد اليورانيوم المثرى بنسبة تصل إلى ٢٠٪ من اليورانيوم-٢٣٥ في عملية تحويل في محطة تصنيع صفائح الوقود، وأنتجت ١٢ كلغ من اليورانيوم في شكل ثامن أكسيد ثلاثي اليورانيوم. وبذلك تصل الكمية الإجمالية من سادس فلوريد اليورانيوم المثرى بنسبة تصل إلى ٢٠٪ من اليورانيوم-٢٣٥ الملقّم في عملية تحويل إلى ١١١ كلغ، وتصل الكمية الإجمالية من اليورانيوم الذي تم إنتاجه في شكل ثامن أكسيد ثلاثي اليورانيوم إلى ٥٠ كلغ[٤١].

٤٦ - وفي ١٢ و١٣ شباط/فبراير ٢٠١٣، أجرت الوكالة عملية تحقق من سبع مجمعات وقود و٩٥ صفيحة وقود موجودة في المرفق.

حاء - الأبعاد العسكرية المحتملة

٤٧ - حدَّدت تقارير المدير العام السابقة مسائل عالقة متصلة بالأبعاد العسكرية المحتملة لبرنامج إيران النووي والإجراءات المطلوبة من إيران لتسوية هذه المسائل[٤٢]. ومنذ عام ٢٠٠٢، أصبحت الوكالة قلقة أكثر فأكثر إزاء احتمال وجود أنشطة غير معلنة متصلة بالميدان النووي في إيران تشارك فيها هيئات ذات علاقة بالمجال العسكري، بما في ذلك أنشطة متصلة بتطوير شحنة متفجرة نووية لأحد الصواريخ. وقد تجاهلت إيران قلق الوكالة،

(٤١) الفقرة ٣٨ من الوثيقة GOV/2012/55.بالإضافة إلى ذلك، تم مزج ما يقارب ١,٦ كلغ من سادس فلوريد اليورانيوم المثرى بنسبة تصل إلى ٢٠% من اليورانيوم-٢٣٥ مع سادس فلوريد اليورانيوم الطبيعي (الفقرة ١٩ من الوثيقة GOV/2012/23).

(٤٢) انظر مثلاً: الفقرات من ٣٨ إلى ٤٥ من الوثيقة GOV/2011/65 ومرفقها؛ والفقرة ٣٥ من الوثيقة GOV/2011/29؛ والملحق بالوثيقة GOV/2011/7؛ والفقرات من ٤٠ إلى ٤٥ من الوثيقة GOV/2010/10؛ والفقرات من ١٨ إلى ٢٥ من الوثيقة GOV/2009/55؛ والفقرات من ١٤ إلى ٢١ من الوثيقة GOV/2008/38؛ والفقرات من ١٤ إلى ٢٥ من الوثيقة GOV/2008/15 ومرفقها؛ والفقرات من ٣٥ إلى ٤٢ من الوثيقة GOV/2008/44.

وعزت ذلك في معظم الأحيان إلى كون إيران تعتبر أن هذا القلق يرتكز على مزاعم لا أساس لها[٤٣].

٤٨ - وتضمّن المرفق بتقرير المدير العام الصادر في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ (الوثيقة GOV/2011/65) تحليلاً مفصلاً للمعلومات المتاحة للوكالة، والتي تشير إلى أنَّ إيران اضطلعت بأنشطة تتعلق بتطوير جهاز متفجر نووي. وقد قيّمت الوكالة هذه المعلومات واعتبرت أنها على وجه العموم ذات مصداقية[٤٤]. ومنذ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، حصلت الوكالة على معلومات إضافية تزيد من تأكيد التحليل الوارد في المرفق المشار إليه آنفاً.

٤٩ - وفي القرار ١٩٢٩ (٢٠١٠)، أعاد مجلس الأمن التأكيد على التزامات إيران باتخاذ الخطوات التي طلبها مجلس المحافظين في قراريه GOV/2006/14 وGOV/2009/82، والتعاون التام مع الوكالة بشأن جميع المسائل العالقة، لا سيما تلك التي تثير القلق إزاء الأبعاد العسكرية المحتملة لبرنامج إيران النووي، بما في ذلك القيام دون تأخير بإتاحة إمكانية معاينة جميع المواقع والمعدات ومقابلة جميع الأشخاص والاطلاع على الوثائق وفقًا لما تطلبه الوكالة[٤٥]. وكما يشير إليه القسم باء أعلاه، ومنذ أن نُشر تقرير تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ الصادر عن المدير العام، ورغم أن المجلس قد اعتمد قرارين يتناولان الحاجة الماسة لتسوية المسائل العالقة المتصلة بالبرنامج النووي الإيراني، بما في ذلك المسائل التي تحتاج إلى توضيحات من أجل استبعاد وجود أبعاد عسكرية محتملة، فلم يتسن وضع الصيغة النهائية لوثيقة النهج المنظم أو الشروع في أعمال جوهرية في هذا الصدد.

٥٠ - **بارشين:** كما ذُكِر في المرفق بتقرير المدير العام في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١[٤٦]، تشير المعلومات التي قدمتها دول أعضاء إلى الوكالة إلى أنَّ إيران شيَّدت وعاء كبيراً لاحتواء المتفجرات لكي تجري فيه تجارب هيدروديناميكية[٤٧]؛ ومن شأن هذه التجارب أن تكون مؤشراً قوياً على تطوير محتمل لسلاح نووي. وتشير المعلومات أيضاً إلى أنَّ وعاء الاحتواء قد رُكِّب في موقع بارشين في عام ٢٠٠٠. ولم يُحدَّد مكان الوعاء في موقع بارشين إلا في آذار/مارس ٢٠١١، وقد أخطرت الوكالة إيران بشأن ذلك المكان في كانون الثاني/يناير ٢٠١٢.

(٤٣) الفقرة ٨ من الوثيقة GOV/2012/9.

(٤٤) القسم باء من المرفق بالوثيقة GOV/2011/65.

(٤٥) الفقرتان ٢ و٣ من القرار S/RES/1929.

(٤٦) الفقرة ٤٩ من المرفق بالوثيقة GOV/2011/65.

(٤٧) الفقرة ٤٧ من المرفق بالوثيقة GOV/2011/65.

٥١ - وكما أُبلغ سابقاً، فإنَّ الصور الملتقطة بالسواتل والمتاحة للوكالة في الفترة من شباط/فبراير ٢٠٠٥ إلى كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ لا تبيّن بالفعل أي نشاط في المبنى الذي يوجد فيه وعاء الاحتواء (مبنى الغرف) أو بالقرب منه. ولكن منذ أن قدّمت الوكالة طلبها الأول بمعاينة هذا المكان، هناك صور ملتقطة بالسواتل تبيِّن وجود أنشطة مكثّفة وحدوث تغييرات ناتجة عنها في هذا المكان[٤٨]. وقد كرّرت الوكالة خلال كل جولة محادثات مع إيران طلبها بمعاينة المكان الموجود في موقع بارشين، ولكن إيران لم توافق على هذا الطلب.

٥٢ - ومن بين أهم التطورات التي لاحظتها الوكالة في هذا الموقع منذ تقرير تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ الصادر عن المدير العام ما يلي:

- إصلاح بعض معالم مباني الغرف (مثل الإطارات الحائطية وأنابيب تفريغ الهواء)؛
- تغييرات على أسقف مباني الغرف وغيرها من المباني الضخمة؛
- تفكيك وإعادة تشييد المبنى الملحق بالمبنى الضخم الآخر؛
- تشييد مبنى صغير في ذات المكان الذي تم فيه في السابق تدمير مبنى من الحجم ذاته؛
- نشر وتسوية وتكثيف طبقة أخرى من المواد في منطقة كبيرة؛
- تركيب سياج يقسم الموقع إلى منطقتين.

٥٣ - وكما سبقت الإفادة به، فقد ذكرت إيران أنَّ ادعاء وجود أنشطة نووية في موقع بارشين هو ادعاء "لا أساس له" وأن "الأنشطة الأخيرة التي يُزعم أنها جرت في محيط المكان الذي يهم الوكالة لا علاقة لها بالمكان الذي حددته الوكالة"[٤٩]. وحتى هذا التاريخ، لم توفّر إيران سوى تفسيراً لإزاحة التربة بواسطة الشاحنات، وأن ذلك قد تم، وفقاً لما ذكرت إيران، "بسبب تشييد طريق بارشين الجديد"[٥٠].

٥٤ - وعلى ضوء الأنشطة المكثفة التي قامت بها إيران، ومازالت تقوم بها، في المكان المذكور آنفاً في موقع بارشين، فإن قدرة الوكالة على إجراء عملية فعالة للتحقق، عندما يتاح لها معاينة الموقع، ستكون قد تقوضت بشكل خطير. ورغم أنَّ الوكالة مازالت ترى ضرورة لمعاينتها هذا الموقع دون مزيد من التأخير، فإنه لابد لإيران أيضاً من أن تبادر دون مزيد من

(٤٨) للاطلاع على قائمة أهم التطورات التي لاحظتها الوكالة في هذا الموقع بين شباط/فبراير ٢٠١٢ وتاريخ نشر تقرير تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ الصادر عن المدير العام، انظر الفقرة ٤٤ من الوثيقة GOV/2012/55.

(٤٩) الفقرة ٤٣ من الوثيقة GOV/2012/37.

(٥٠) الفقرة ٥٨ من الوثيقة INFCIRC/847 المؤرخة ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢.

التأخير إلى تقديم ردود موضوعية على أسئلة الوكالة التفصيلية بشأن موقع بارشين والخبير الأجنبي[٥١]، وفقاً لما طلبته الوكالة في شباط/فبراير ٢٠١٢[٥٢].

طاء – المعلومات التصميمية

٥٥ – خلافاً لاتفاق الضمانات المعقود مع إيران والقرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس المحافظين ومجلس الأمن، فإنَّ إيران لا تنفِّذ أحكام البند المعدَّل ٣–١ من الجزء العام من الترتيبات الفرعية لاتفاق الضمانات المعقود مع إيران[٥٣]. ومن الأهمية بمكان ملاحظة أن غياب هذه المعلومات المبكرة يقلِّص من الوقت المتاح للوكالة للتخطيط لترتيبات الضمانات الضرورية، لا سيما بالنسبة للمرافق الجديدة، ويقلِّص من مستوى الثقة بعدم وجود مرافق نووية أخرى[٥٤].

٥٦ – وخلافاً لالتزامات إيران بموجب البند المعدّل ٣–١، فإنَّ إيران لم تزوّد الوكالة منذ عام ٢٠٠٦ بصيغة مستوفاة لاستبيان المعلومات التصميمية عن المفاعل IR-40. ويؤثر غياب معلومات مستوفاة تأثيراً سلبياً في قدرة الوكالة على التحقق بشكل فعّال من تصميم المرفق وتنفيذ نهج ضمانات فعّال[٥٥].

٥٧ – ورداً على طلبات الوكالة بأن تؤكد إيران تصريحاتها بشأن نيتها تشييد مرافق نووية جديدة أو تقدم المزيد من المعلومات بشأن هذه التصريحات، ذكرت إيران أنها ستزوّد الوكالة بالمعلومات المطلوبة "في التوقيت المناسب" بدلاً من أن يكون ذلك بناء على الصيغة المعدّلة للبند ٣–١ من الجزء العام من الترتيبات الفرعية الملحقة باتفاق الضمانات المعقود معها[٥٦].

---

(٥١) الفقرة ٤٤ من المرفق بالوثيقة GOV/2011/65.

(٥٢) الفقرة ٨ من الوثيقة GOV/2012/9.

(٥٣) وفقاً للمادة ٣٩ من اتفاق الضمانات الخاص بإيران، لا يمكن أن تغيَّر من جانب واحد الترتيبات الفرعية المتفق عليها؛ ولا توجد آلية في اتفاق الضمانات لتعليق الأحكام المتفق عليها في الترتيبات الفرعية. لذلك، كما سبق بيانه في تقارير المدير العام (انظر على سبيل المثال الوثيقة GOV/2007/22 المؤرخة ٢٣ أيار/مايو ٢٠٠٧)، فإنَّ البند المعدَّل ٣–١، كما وافقت عليه إيران في عام ٢٠٠٣، لا يزال ساري المفعول. وفضلاً عن ذلك، فإن إيران مُلزَمة، بناءً على الفقرة ٥ من منطوق قرار مجلس الأمن ١٩٢٩ (٢٠١٠)، بأن "تمتثل امتثالاً تاماً وغير مشروط لأحكام اتفاق الضمانات الخاص بها، بما في ذلك من خلال تنفيذ البند المعدّل ٣–١".

(٥٤) الفقرة ٣٥ من الوثيقة GOV/2010/10.

(٥٥) الفقرة ٤٦ من الوثيقة GOV/2012/37.

(٥٦) الفقرة ٣٧ من الوثيقة GOV/2011/29؛ والفقرة ٢٩ من الوثيقة GOV/2012/23.

ياء – البروتوكول الإضافي

٥٨ – خلافاً للقرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس المحافظين ومجلس الأمن، فإن إيران لا تنفّذ البروتوكول الإضافي الخاص بها. وما لم تتعاون إيران مع الوكالة على النحو اللازم وإلى أن يتم ذلك، بما في ذلك تنفيذ البروتوكول الإضافي الخاص بها، فلن تكون الوكالة في وضع يمكّنها من تقديم تأكيدات موثوقة حول عدم وجود مواد وأنشطة نووية غير معلنة في إيران[٥٧].

كاف – قضايا أخرى

٥٩ – تواصل الوكالة مناقشتها مع إيران حول الاختلاف القائم بين كمية المواد النووية التي أعلنها المشغّل والكمية التي قاستها الوكالة فيما يتعلق بتجارب التحويل التي أجرتها إيران في مختبر جابر بن حيّان المتعدد الأغراض بين عامي ١٩٩٥ و٢٠٠٢[٥٨].

٦٠ – وفي ١٢ شباط/فبراير ٢٠١٣، كان في قلب مفاعل طهران البحثي ثلاث مجمعات وقود التي أُنتجت في إيران والتي تحتوي على مواد نووية تم إثراؤها في إيران بنسبة تصل إلى ٣,٥٪ وإلى ٢٠٪ من اليورانيوم-٢٣٥[٥٩].

٦١ – وفي ٢٦ و٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، أجرت الوكالة تحققاً من الرصيد المادي في محطة بوشهر للقوى النووية وتحققت من أن مجمّعات الوقود التي نُقلت في السابق إلى حوض الوقود المستهلك قد أعيد منذئذ تركيبها في قلب المفاعل[٦٠]. وخلال عملية تفتيش قامت بها الوكالة في محطة بوشهر للقوى النووية في ١٦ و١٧ شباط/فبراير ٢٠١٣، أبلغت إيران الوكالة بأنَّ المفاعل كان مغلقاً.

---

(٥٧) وافق مجلس المحافظين على البروتوكول الإضافي الخاص بإيران في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، ووقّعت عليه إيران في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، على الرغم من عدم إدخاله حيز النفاذ. وقد نفّذت إيران بروتوكولها الإضافي بشكل مؤقت في الفترة من كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ إلى شباط/فبراير ٢٠٠٦.

(٥٨) الفقرات من ٢٠ إلى ٢٥ من الوثيقة GOV/2003/75 ومرفقها ١؛ والفقرة ٣٢ من الوثيقة GOV/2004/34 والفقرات من ١٠ إلى ١٢ من مرفقها؛ والفقرة ٣٣ من الوثيقة GOV/2004/60 والفقرات من ١ إلى ٧ من مرفقها؛ والفقرة ٤٩ من الوثيقة GOV/2011/65.

(٥٩) في ١٢ شباط فبراير ٢٠١٣، كان قلب مفاعل طهران البحثي مجموع ٣٣ مجمعة وقود.

(٦٠) الفقرة ٥٢ من الوثيقة GOV/2012/55.

لام – ملخص

٦٢ – بينما لا تزال الوكالة تتحقق من عدم تحريف المواد النووية المعلنة في المرافق النووية والأماكن الواقعة خارج المرافق التي أعلنت عنها إيران بموجب اتفاق الضمانات المعقود معها، وبما أن إيران لا تبدي التعاون اللازم، بما في ذلك عدم تنفيذ البروتوكول الإضافي الخاص بها، فإن الوكالة غير قادرة على تقديم ضمانات موثوقة حول عدم وجود مواد وأنشطة نووية غير معلنة في إيران، وغير قادرة بالتالي على أن تخلص إلى أن جميع المواد النووية في إيران تندرج في نطاق الأنشطة السلمية(٦١).

٦٣ – بدأت إيران تركيب مزيد من الطاردات المركزية المتقدمة (طراز IR-2m) لأول مرة في محطة إثراء الوقود.

٦٤ – وخلافاً لقراري مجلس المحافظين في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ وأيلول/سبتمبر ٢٠١٢ ورغم تكثيف الحوار بين الوكالة وإيران منذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ في تسع جولات محادثات، لم يتسن التوصل إلى اتفاق بشأن النهج المنظم. ولا يستطيع المدير العام الإفادة بحدوث أي تقدُّم في توضيح المسائل العالقة، بما في ذلك المسائل المتصلة بالأبعاد العسكرية المحتملة لبرنامج إيران النووي.

٦٥ – ومن دواعي القلق أنَّ الأنشطة المكثفة والهامة التي تمت مزاولتها منذ شباط/فبراير ٢٠١٢ في المكان الموجود داخل موقع بارشين الذي طلبت الوكالة مراراً وتكراراً معاينته ستكون قد قوّضت بشكل خطير قدرة الوكالة على إجراء عملية تحقق فعالة. وتجدد الوكالة طلبها بأن تتيح لها إيران دون مزيد من التأخير معاينة ذلك المكان وأن تقدِّم كذلك الردود الموضوعية على أسئلة الوكالة التفصيلية بشأن موقع بارشين والخبير الأجنبي.

٦٦ – ونظراً لطبيعة ونطاق المعلومات الموثوقة المتاحة، فإنَّ الوكالة ترى من الضروري لإيران أن تلتزم مع الوكالة دون مزيد من التأخير لمعالجة جوهر قلق الوكالة. ففي غياب مثل هذا الالتزام، لن تستطيع الوكالة تبديد القلق الذي يساورها بشأن المسائل المتعلقة بالبرنامج النووي الإيراني، بما في ذلك المسائل التي تحتاج إلى توضيحات من أجل استبعاد وجود أبعاد عسكرية محتملة في برنامج إيران النووي.

---

(٦١) أكَّد المجلس في مناسبات عديدة، تعود أولاها إلى عام ١٩٩٢، أن الفقرة ٢ من الوثيقة المصوَّبة (INFCIRC/153 (Corr.)، التي تتطابق مع المادة ٢ من اتفاق الضمانات المعقود مع إيران، تفوِّض الوكالة وتقتضي منها أن تسعى إلى التحقق، على حد سواء، من عدم تحريف المواد النووية عن الأنشطة المعلنة (أي صحة الإعلانات)، وعدم وجود أنشطة نووية غير معلنة في الدولة (أي اكتمال الإعلانات) (انظر، على سبيل المثال، الفقرة ٤٩ من الوثيقة GOV/OR.864 والفقرات ٥٣ و٥٤ من الوثيقة GOV/OR.865).

٦٧ - ويواصل المدير العام حثّ إيران على اتخاذ خطوات نحو تحقيق التنفيذ التام لاتفاق الضمانات المعقود معها ولالتزاماتها الأخرى والعمل مع الوكالة من أجل تحقيق نتائج ملموسة بشأن جميع المسائل الجوهرية العالقة، وفقاً لما تنص عليه القرارات الملزمة الصادرة عن مجلس المحافظين والقرارات الإلزامية الصادرة عن مجلس الأمن.

٦٨ - وسيواصل المدير العام الإفادة عن هذا الموضوع حسب الاقتضاء.